



الحكم العثماني في الجزائر وتونس - دراسة مقارنة

آيت بلقاسم فاطمة زهراء

طالبة دكتوراه قسم التاريخ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

ملخص

يتطرق هذا المقال الى موضوع الحكم العثماني في الجزائر وتونس من خلال دراسة مقارنة خاصة في المجالين السياسي والإداري ، فقد مرت الدولة العثمانية بمراحل مختلفة وظروف متغيرة محاولة توحيد المسلمين ومنع دول الغرب من بسط نفوذها في العالم الاسلامي ووقفت كجسر منيع في طريق التوسع الاوربي وبالتالي القضاء على فكرة الاستيلاء على خيرات وثروات البلدان الاسلامية. وبالنسبة للجزائر وتونس فان الظروف الصعبة التي كانتا تمران بها بداية القرن 16م خاصة تفاقم الخطر الاسباني واحتلاله لموانئ مهمة وإخضاع سكان مدنه هي العوامل الرئيسية التي دفعت بالجزائريين والتونسيين الاستنجاد بالإخوة ببربروس لإنقاذهم من الاحتلال الاوربي وذلك بالالتجاء الى الدولة العثمانية القوية والقادرة على حمايتهم. وفعلا تم صد الخطر على سواحل المغرب العربي وطرد الاسبان في مدة غير طويلة وأعاد العثمانيون بذلك الى البلاد ادارة نظامية يسودها الأمن والاستقرار، ويتناول هذا البحث طبيعة النظام الاداري في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني ، اضافة الى الغوص في طبيعة النظام السياسي للدولتين خلال نفس الفترة مع معرفة التغيرات وعوامل التحول من مرحلة الى أخرى ، وفي الاخير وضع مقارنة بينهما من خلال توضيح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين الحكمين ، هذه المقارنة كان لها دور كبير في توضيح سلبيات الحكم العثماني في المنطقة دون تجاهل ايجابياته التي حاول الاستعمار الاوربي أن يمحىها ، ففي كل بلد يدخلونها يصرحون لأهلها أنهم أتوا اليهم لإنقاذهم من المستعمر العثماني ، لكن النتيجة أنهم قضوا على استقلالهم واستعمروهم اسوء استعمار.

Summarization

This article deals with the subject of the Ottoman rule in Algeria and Tunisia through the study, especially in the political and administrative spheres compared, the Ottoman Empire went through different stages and conditions of heterogeneous attempt to unite the Muslims and to prevent Western countries from extending its influence in the Muslim world and stood as a bridge impervious in the way of European expansion and thus élimination the the idea of seizing goods and wealth of the Islamic countries.

For Algeria, Tunisia, the difficult circumstances that were are undergoing the beginning of the 16th century private aggravate Spain's risk and occupation of the ports of the task and the placement of residents of cities are the main factors that pushed the



Algerians and Tunisians call in the brothers Barbarossa to save them from the European occupation and that recourse to a strong and able to protect the Ottoman Empire. And actually repel the danger on the coasts of the Maghreb and the expulsion of the Spaniards in the period is long and returned the Ottomans so the country systematic management of safety and stability, and This research deals with the nature of the administrative system in Algeria and Tunisia during the Ottoman period, in addition to diving in the nature of the political system of the two countries during the same period with knowledge of changes and factors transition from one phase to another, and in the latter position compared to them by clarifying the similarities and points of difference between the two provisions points, this comparison had a big role in clarifying the cons of Ottoman rule in the region without ignoring the positive aspects of colonialisme Européen tried to errases , in each country they enter profess to her family that they came to them to save them from the Ottoman colonizers, but the result is that they have spent their Independence .

مقدمة:

امتاز القرن 15م بتدهور الأوضاع في منطقة المغرب العربي أين زاد الخطر الاسباني والبرتغالي على شواطئه، حيث تمكن الاسبان من الاستيلاء على ثغور مهمة في تونس والجزائر ذلك ما أدى بأهلها الى الاستنجاد بالإخوة بربروس¹ الذين كان لهم دور كبير في التصدي للتوسعات الاسبانية ووضع حد للقرصنة الأوروبية وبمساعدة الدولة العثمانية² تمكنوا من القضاء نهائيا على الخطر الاسباني وبذلك أصبحت الجزائر ولاية عثمانية سنة 1518م ثم تلتها تونس سنة 1574م. وهكذا لم يكد القرن 16م ينتهي حتى كانت الامارات العربية في بلاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر) قد أصبحت ولايات عثمانية، ثم بدأت الخطوة الثانية في تنظيم تلك الولايات عن طريق ترسيخ نظام سياسي وإداري فيها ، حيث مر هذا النظام بمراحل تاريخية تعبر عن تطوره من ناحية صلاحيات الحكم وكذا علاقاتهم مع الباب العالي أي السلطة المركزية في العاصمة اسطنبول. ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة النظام السياسي والإداري للجزائر وتونس في العهد العثماني مركزين على الجوانب التالية:

- 1- طبيعة النظام السياسي والإداري في الجزائر.
 - 2- دراسة النظام السياسي الاداري في تونس.
 - 3- المقارنة بينهما من خلال ابراز نقاط التشابه والاختلاف في النظامين.
- وسبب اختيارنا لهذا الموضوع هو الرغبة في الكشف عن بعض الحقائق التاريخية المجهولة، ولكون هذا الجانب لم يسلط عليه الضوء كثيرا وبقيت الدراسة فيه قليلة، رغم أن الكثير من المؤرخين كتبوا



عن الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية إلا أنه لم تكن هناك كتابات كثيرة عن مدى تشابه أو اختلاف الحكم العثماني بينهما.

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة خاصة وأنه يرتبط ببلدين الكل يشهد لهما بتاريخ عريق منذ العصور القديمة فالوسطى الى الحديثة والمعاصرة ،وبقى بذلك تاريخ هذه الأمة في هذه الحقبة من الزمن رصيذا خاصا ومادة علمية تحتاج الى استنطاق واستقراء وفق ما تقتضيه تقنيات البحث العلمية.

1-النظام السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني(1518-1830م)

عرف تاريخ الحكم العثماني في الجزائر أربع مراحل متتالية هي:

*مرحلة البايبريات(1518-1587):حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من الناحية التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر، وكان أول بايلر باي خير الدين باشا الذي عينه السلطان العثماني حاكما على الجزائر سنة 1518م ومنحه لقب بايلر باي أي باي البايات.³

* مرحلة الباشوات⁴(1587-1659):تم تغيير نظام البايبريات بنظام الباشوات بسبب تخوف الباب العالي من استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية بعدما أصبح لولايتها حرية أكبر في اتخاذ القرارات، زد الى ذلك الصراع الذي ظهر بين رياس البحر وجنود الانكشارية ذلك ما أدى الى تعيين باشا لمدة ثلاث سنوات خوفا من ان تطول مدته فيسيطر على شؤون الولاية.⁵

* مرحلة الأغوات(1659-1671):عرفت هذه المرحلة سيطرة الانكشارية على الحكم ذلك ما أدى الى انتشار الفوضى في البلاد، ذلك مافسح المجال لرياس البحر للاستيلاء على السلطة سنة 1671م.⁷

* مرحلة الدايات⁸(1671-1830): تميزت هذه المرحلة بكثرة التمردات والثورات نتيجة السياسة التي انتهجها معظم الدايات ضد السكان(الضرائب)⁹، كما عرفت هذه المرحلة فقدان الدولة العثمانية لقوتها وهبتها الدولية وإنهاء وجودها في الجزائر على يد فرنسا سنة 1830م.¹⁰

أما عن التنظيم الإداري فقد قسمت الجزائر في العهد العثماني الى أربع باياليكات: دار السلطان: شملت العاصمة وضواحيها.

بايلك التيطري: قاعدته مدينة المدية ويعتبر أصغر الباياليكات وأفقرها.

بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.

بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها من الاسبان عام 1792م.¹¹

أما فيما يخص التنظيم السياسي للجزائر العثمانية كان كالتالي:



الوالي أو الحاكم العام : حيث اختلفت تسميته حسب مراحل الحكم السابقة(البالبراي ثم الباشا ثم الأغا ثم الداى).

الديوان الخاص: ويدعى أيضا المجلس الشورى وكان يضم:
*الخزناجي: وهو بمثابة وزير المالية ومسؤولا عن خزانة الدولة.
*الأغا: قائد الجيش البري.

*خوجة الخيل: المشرف على املاك الدولة ومسؤولا عن جمع الضرائب .
*بيت المالجي: المتصرف الاول في أموال بيت المال.

*وكيل الخرج: المكلف بالشؤون الخارجية وكل ما له علاقة بالبحرية¹².

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين الذين كانوا يعتمد عليهم في تسيير أمور البلاد، هناك موظفون آخرون يقومون بأعمال محددة: كالكتاب ،مجموعة الخوجات،القياد ومجموعة الخدم والشواش،المحتسب أو صاحب الشرطة¹³.

وهكذا نرى أن الجهاز السياسي والإداري للجزائر قد تطور في العهد العثماني خاصة في فترة الدايات حيث عرف استقرارا من ناحية المؤسسات السياسية والإدارية على الخصوص وأصبح للداي كامل السلطات التنفيذية¹⁴.

2-النظام السياسي والإداري لتونس خلال العهد العثماني(1574-1881م).

عندما قام سنان باشا بفتح تونس سنة 1574م أصبحت ولاية عثمانية ،حيث أنشأ هذا الأخير (سنان باشا) قبل أن يتركها ديوانا يجمع مسؤولين لتسيير شؤون البلاد وخدمتها¹⁵ ، ولكن بعد فترة ثار صغار الجند ضد رؤساء الديوان سنة 1591م بسبب جورهم وظلمهم ومنذ تلك الحادثة بدأ أول حكم عثماني في تونس¹⁶.

*عهد الدايات(1591-1640م): وصل الدايات الى الحكم بعد ثورة 1591م وكان ذلك بفضل جند الانكشارية الذين اغتبنوا الأزمة السياسية والمالية التي كانت تعيشها الدولة، وقد عرف هذا العهد نشاطا ملحوظا في جميع الميادين واستفاد منها الدايات لتدعيم نظامهم واستفاد منها أكثر البايات المراديون لإرساء نفوذهم¹⁷.

*عهد البايات(الاسرة المرادية1640-1705م): عرف القرن 17م تعاظم سلطة البايات من ناحية وتآخر وتقهر أمر الدايات من ناحية ثانية، أين أعلن المراديون ولائهم للسلطان العثماني ونصبوا انفسهم في السلطة مكان الدايات¹⁸، ويعتبر مراد كورسو مؤسس هذه الاسرة واصبح الحكم وراثيا من بعده وتوطدت سلطة الباى¹⁹ وعرفت البلاد انتعاش الزراعة والصناعة اهتم البايات بالمشاريع



العمرانية الضخمة، وإلى جانب تلك الصورة غرقت البلاد في سنوات طويلة من القتل والتشريد والظلم بسبب الفتن والحروب الأهلية خاصة في عهد ابراهيم الشريف الذي عرف عهده بكثرة الحروب خاصة مع طرابلس والجزائر هذه الأخيرة التي هزم أمامها وانكسر جيشه ضدها وبذلك انتهى عهد هذه الأسرة نهائيا⁽²⁰⁾.

* عهد البايات (الأسرة الحسينية 1705-1881م): اثر انهزام ابراهيم الشريف وجدت البلاد نفسها مهددة من عدة أطراف وعمت الفوضى فيها ما أدى الى تعيين حسين بن علي بايا²¹ على تونس وبذلك ظهرت الأسرة الحسينية التي عرف عهدها تضاربا في الأوضاع خاصة خلال صراعها مع الجزائر ، واستمر حكم هذه الأسرة الى غاية الاستعمار الفرنسي سنة 1881م²².

تميز النظام السياسي بتونس العثمانية بتسيير الوزير الأكبر على الشؤون المالية والخارجية وساعده في الادارة العامة للبلاد وزير الداخلية الذي لقب بوزير القلم ومستشارون الى جانب وزير الحرب ووزير البحرية. كما خضعت المالية التونسية لنظام الرقابة الاجنبية سنة 1869م من طرف فرنسا وانجلترا وإيطاليا نتيجة عجز تونس تسديد ديونها، ذلك ما أجبر محمد الصادق الى تأسيس لجنة مالية دولية سنة 1870م وضمت جهازين أساسيين هما:

اللجنة التنفيذية: تألفت من ثلاثة أعضاء هم الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي ومتفقد مالي فرنسي، وظيفتها الأساسية جباية الضرائب.

لجنة المراقبة: تكونت من ستة أعضاء يمثلون مقرضي الحكومة التونسية اثنان من فرنسا اثنان من انجلترا واثنان من إيطاليا، ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والمصادقة عليها ان اقتضى الامر²³.

أما الشؤون المحلية للبلاد فقد ظلت تدير من طرف إدارة محلية تقليدية ممثلة بشخصية القيادة أين تقمص الكثير منهم شخصية القائد المحلي أي منفرد بقبيلته عن السلطة المركزية ، ومن هنا نرى أن السلطة العثمانية بتونس بقيت تقليدية ولم تصل الى ما كانت عليه في الجزائر²⁴.

3- مقارنة بين الحكم العثماني في الجزائر وتونس سياسيا وإداريا:

بدخول الجزائر وتونس في كنف الدولة العثمانية طبق عليهما نظام الحكم العثماني القائم أساسا على التنظيم العسكري ، ولكن هل نفس النظام طبق على البلدين؟ أم كانت هناك نقاط تشابه فيها هذا النظام واختلف في نقاط أخرى؟.

1-3- أوجه التشابه:

عرفت سواحل الجزائر وتونس موجة توسعية خطيرة من طرف الاستعمار الاسباني، ولولا تدخل الدولة العثمانية وسيطرتها على الأوضاع لأصبح البلدين جزء من الامبراطورية الاسبانية²⁵، ولكن



المغرب نفسه مهددا على نحو ما حدث بعد ذلك في القرن 19م عند الاحتلال الفرنسي، فالحكم العثماني اذن أنقذ الجزائر وتونس من احتلال أوربي مبكر.

كما أن التدخل العثماني في البلدين لم يكن بالقوة والحروب وإنما جاء بناء على رغبة من شعوب البلدين حيث استنجدوا بالأخوين عروج وخير الدين لتحريرهم من الاحتلال الإسباني²⁶، ومنذ القرن 16م أصبحت الجزائر وتونس ولايتين عثمانيتين تداران على النحو العثماني التقليدي، وهو أسلوب في الحكم ليست له إلا فضيلة واحدة وهي المحافظة على البلاد في إطار الإسلام أما نظم الحكم فهي دائما عاجزة تشيع فيها كل مساوئ الإدارة الفاسدة من رشوة وسرقة وإهمال للمصالح²⁷.

ونجد انتشار الظلم والفضى في البلدين، ففي الجزائر حاول بعض الجنود المستبدين السيطرة على الأموال التي كانت ترسل من الباب العالي، كما حرموا البشوات من سلطة صرف المرتبات وتعيين قواد الجنود، وفي سنة 1659م انتقل الحكم إلى الأغا وهو ما أثار الفضى في صفوف الجند²⁸.

وبعد اثنتي عشر سنة ونظرا لقلّة أعداد الانكشارية فقد استعاد رياس البحر الحكم بانتخاب واحدا منهم دايا على الجزائر سنة 1671م، إلا أن الانكشارية استعادوا قوتهم بداية من سنة 1698م حيث أصبح الداوي يختار من طرفهم واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1830م سنة الاحتلال الفرنسي للجزائر²⁹.

وفي تونس حدث نفس الشيء حيث كان الباشا يختار من طرف الانكشارية في أول الأمر ثم أصبحت طائفة الرياس هي التي تقوم بذلك، وكان يقود أولئك الجند واحد من الأغوات وتولى جباية الضرائب لأغا من الجند تساعده قبائل المخزن.

وخلاصة أنه سواء في الجزائر أو في تونس لم تكن هناك سلطة مستقرة أو قانون اداري يعتمد عليه، كما عمد الحكام العثمانيين في كلا البلدين إلى ابعاد السكان الاصليين عن السلطة، حيث كانوا يعاملونهم معاملة سيئة ويحتقرونهم، وهذا ما أدى بهم إلى القيام بثورات وتمردات دفاعا عن مصالحهم أو ضد الظلم الذي يلاحقهم³⁰.

ولم يستفد من العهد العثماني كثيرا إلا الذين انضموا إلى الجيش والبحرية، فضلا عن بعض المنافع التجارية التي كان يستفيد منها بعضهم عن طريق التجارة التي كانت رابحة بسبب الأسرى والغنائم المالية، وبعبكس ذلك فقد كان السكان ضحايا لكثير من المعارك الداخلية والمعارك البحرية الأجنبية التي كانت الشواطئ مسرحا لها ولمدة طويلة.

فالحكم العثماني لم يتسم بإصلاحات مهمة يستفيد منها الشعب وقد كان بإمكان السلطة العثمانية أن تستفيد من الدول التي دخلت عصر النهضة والثورة العلمية والتكنولوجيا المتطورة ولكنها لم



تعرف غير الحكم العسكري، أما ولايتها سواء في الجزائر أو تونس من باشوات وبيايات ودايات فقد كان مهمهم هو السيطرة والنهب والسلب وكان السكان الأصليون هم الضحية³¹.
لكن الشيء الذي يمكن أن يكون قد تحقق هو أن العهد العثماني حرر البلدين من الاحتلال الإسباني كما قضى على تمرد القبائل والحروب الداخلية، فإذا جاز أن نسمي ذلك أمنا فقد تحقق أمن نسبي في الجزائر وتونس.

كما أن العهد العثماني أنهى فكرة توحيد المغرب الإسلامي، فقد انفصلت الجزائر وتونس نهائيا عن المغرب ليس بسبب التدخل العثماني فحسب بل لأن المغرب الذي تبنى فكرة الوحدة في عهدي المرابطين والموحدين لم يعد قادرا على حماية هذه الفكرة. وقد كان المغرب يتوق أحيانا إلى احتلال تلمسان للدفاع عنها ضد الغزو الإسباني من جهة، وليكون الوجود المغربي فيها حاجزا للعثمانيين عن التطلع للمغرب من جهة أخرى.

وقد كانت تونس تحكم في بعض الفترات من طرف الجزائر في شكل وحدة حكم، وبسبب خوف العثمانيين من تكوين دولة قوية ضدها فصلت الحكم في تونس وطرابلس من الجزائر بتعيين حاكم خاص في كلا المنطقتين. وكان حكام الجزائر وتونس يختلف وضعهم حسب الأوضاع السياسية وتطور نظام الحكم خلال المراحل المذكورة في كلا البلدين، إضافة إلى دور أجهزة الحكم القائمة، فبينما كان الحكام يعينون في أول الأمر من طرف السلطان أصبح الجيش الانكشاري يلعب دورا رئيسيا في تعيينهم³².

كما نلاحظ أنه في جميع مراحل الحكم كثيرا ما كان يتعرض الحاكم إلى الاغتيال أما من طرف الانكشاريين أو غيرهم، فالجزائر كانت عبارة عن ولاية عسكرية تربطها بالدولة العثمانية علاقات دينية واتفاقيات شكلية، مثلها كمثل تونس التي اعتبرت أيضا ولاية عسكرية بحيث سيطر على كليهما الجيش الإنكشاري الذي تكون أساسا من الأتراك ومن أقلييات عديدة (أندلسيون، كراغلة، وحتى بعض المسيحيين). وقد أصبح حكام الجزائر وتونس مع مرور الوقت يعتبرون أنفسهم خلفاء للباب العالي حيث يتصلون مباشرة بالدول الأوروبية دون اعتبار لمصلحة الخلافة العثمانية، كما أن ممثلي الدول الأوروبية لدى البلدين أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع الجزائر وتونس خاصة ممثل فرنسا³³.

أما فيما يخص الجهاز الإداري فقد كان هناك تشابه كبير بين الجزائر وتونس في هذا المجال، حيث كان يساعد في انجاز مهامه عدد من المجالس والوزراء، وهناك الديوان الذي ضم كبار الموظفين لتدبير شؤون الولاية، وكان كل واحد منهم مسؤولا عن شيء معين فمنهم من كان مسؤولا عن المالية وآخر عن قيادة الجيش إضافة إلى من كان يجمع الضرائب من أملاك الدولة، كما كان هناك من يهتم



بشؤون البحرية و بشؤون الخارجية، كما نجد الخوجات الذين كانوا يشكلون طبقة عليا في كلا المجتمعين أين تميزوا بلباسهم الخاص وقد شملت وظائفهم عدة ميادين (خوجة السوق، خوجة الجمارك...)، زيادة على ذلك نجد القيادة الذين تمتعوا بصلاحيات ادارية ومالية كبيرة تتمثل في الأساس في جمع الضرائب وإبقاء الأمن في المنطقة التي تعود اليه وتمثيل السلطة المركزية، هذا بالإضافة الى وجود المفتيان الحنفي والمالكي في كلا البلدين³⁴.

2-3- أوجه الاختلاف:

أول ما يمكن أن نبدأ به نقاط الاختلاف بين الحكم العثماني في الجزائر وتونس هو الاطار الزمني الذي خضعت فيه الدولتين للحكم العثماني، فالجزائر أصبحت ولاية عثمانية منذ 1518م أما تونس فسنة 1574 م وكما اختلفا في سنة انضمامهما للدولة العثمانية فقد اختلفا أيضا في سنة انفصالهما عنها، فالجزائر انتهى الحكم العثماني فيها سنة 1830م، أما تونس فقد استمر الى سنة 1881م وهذين التاريخين يبرزان الى بداية الاحتلال الفرنسي للبلدين³⁵.

كما أن الجزائر انضمت الى الدولة العثمانية برغبة أهاليها الذين استنجدوا بالأخوين بربروس لإنقاذهم من بطش الاسبان، أما تونس فاستنجاها بالعثمانيين لم يكن رسميا بل كان هناك تذبذب في السلطة الحفصية رعاية لمصالحها، فتارة كان استنجاها بالاسبان وتارة أخرى بالعثمانيين، ونتيجة لهذا تمكن الاسبان من اعادة احتلال تونس سنة 1573م بعد أن تمكن العثمانيون من الدخول اليها سنة 1569م، ولكن لما ازداد الاستبداد الاسباني لتونس طلبت العون رسميا من العثمانيين فدخل الجيش العثماني بقيادة سنان باشا الذي تمكن من تحريرها وبذلك أصبحت تونس منذ 1574م ولاية عثمانية³⁶.

لقد عاش التونسيون حياة منعزلة سياسيا بل كان هناك اجماع من عدة قبائل بعدم الولاء والانتماء للسلطة الحفصية الضعيفة التي لم تستطع تسيير البلاد، والتي كانت تسيير محليا عن طريق القبائل والأعراش، وبالتالي كان موقف التونسيين حتى من الحكم العثماني فيه تدخل أجنبي وليس تدخلا من أجل حمايتهم من الاسبان، بعكس موقف الجزائريين الذين أيدوا العثمانيين حتى عندما قرر خير الدين مغادرة الجزائر فإنهم ألحوا عليه بالبقاء وقبلوا شروطه التي كان من ضمنها الحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.

كما أن الحكم العثماني في الجزائر مر بأربعة مراحل في حين بتونس مر بثلاث مراحل فقط، كانت أولها مرحلة البدايات والتي هي آخر مرحلة في الجزائر، وآخر مرحلة في تونس هي البدايات والتي كانت أول مرحلة في الجزائر.



فتونس استطاعت أن تكون دولة (شبه مستقلة) تابعة رسميا للدولة العثمانية تحت حكم الأسرة الحسينية، أما الجزائر فقد استمرت تحت حكم أغاوات وبشاوات ودايات استقلوا عمليا عن سلطة الدولة بسبب الجيش الانكشاري والقوة البحرية، ولم تكن فيها اسرة حاكمة على عكس تونس التي شهد عهدها الأسرة المرادية ثم الأسرة الحسينية³⁷.

وعلى أي حال فقد كانت تونس أكثر استقرارا من الجزائر وأقرب الى أن ينشأ فيها حكم وطني لأن الأسرتين (المرادية والحسينية) لم تكونا من أصول عثمانية، كما أنهما انفصلتا تقريبا عن الدولة العثمانية، كما حرص أهل تونس على أن يجعلوا الحكم العثماني يسير في الحدود التي تعودا عليها من أقدم العصور، فقدموا للحكومة الرجال الذين يستطيعون النهوض بعبء ادارتها وخير دليل الحسينيون الذين استطاعوا بمساعدة أهل البلاد تحويل تونس من دولة تعيش على غنائم الجهاد البحري الى دولة منظمة تواصل تقاليد الحفصيين والموحدين³⁸، كما استفادت تونس كذلك من نشر التعليم ورعاية العلماء وتجميع المكتبات العلمية وبناء بعض المؤسسات التعليمية ثم أن صلتها بالدولة العثمانية نقلت اليها الفكر السياسي الذي يعتبر الدستور أكبر مظاهر تنظيم الحكم³⁹.

ومن الملاحظ أن الجيش الانكشاري كان له دور في تنصيب الدايات بالجزائر وتونس، غير أن رجالا مثل عثمان داي حاكم تونس كانوا من الكفاءة والمقدرة بحيث مثلوا السلطة العثمانية خير تمثيل وقاموا بإصلاحات مهمة في البلاد، وقد تعاقب على الحكم عدد كبير من الدايات الذين كان الجند ينصبهم وكانوا يستطيعون السيطرة على الحكم أكثر ما كان دايات الجزائر مع الانكشارية.

كما عرفت تونس الحكم الوراثي الذي تمثل في عهد البايات من خلال الأسرة المرادية ثم الأسرة الحسينية، أما الجزائر فلم تشهد الحكم الوراثي طيلة فترة انضمامها للدولة العثمانية. ومن الناحية الادارية قسمت الجزائر الى أربعة بايليات (دار السلطان، بايلك الغرب، بايلك الشرق، وبايلك التيطري)، في حين لم تعرف تونس نظام البايليكات.

وقد كان اهتمام الدولة العثمانية بالجزائر أكثر من تونس لذلك لا نجد ذلك الكم الهائل من الموظفين الاداريين في تونس مثل الذين تواجدوا في الجزائر، فالسلطة العثمانية بتونس كانت تقليدية ولم تستطع الوصول الى ما كانت عليه في الجزائر⁴⁰.

ولكن مهما اختلفت طبيعة الحكم العثماني في الجزائر وتونس إلا أن هناك نقطة هامة جمعت بينهما وهي ان الدولة العثمانية ساهمت في تحرير البلدين من الاستعمار الإسباني كما اخرجت الاحتلال الفرنسي لمدة ثلاثة قرون، حيث ان فرنسا صممت على احتلال الجزائر انتقاما لنفسها وكرامتها فهو احتلال له سوابق عديدة أما لواحقه فهي احتلال كل من تونس والمغرب.



خاتمة:

وما يمكن قوله في الأخير هو أن الحكم العثماني في الجزائر وتونس قد تشابه واختلف في نقاط عديدة، ولكن أهم نقطة أن انقاذ البلدين من الاستعمار الإسباني يرجع الفضل فيه إلى الأخوة بربروس وتعاونهم مع الدولة العثمانية التي أعطت للمنطقة نظم سياسية وإدارية مكنتها من توفير نوع من الاستقرار فقدته من مدة طويلة.

لكن رغم ذلك نلاحظ أن الحكم العثماني في البلدين تميز بظاهرة الخضوع للسلطان إضافة إلى عدم الاستقرار الإداري وسيطرة طبقة الانكشارية على مقاليد الحكم، إضافة إلى العنف الذي كان يصحب تغيير الحاكم من قسوة في تسليط العقوبات وسرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام، وانتشار الفساد الإداري كالرشوة والغش، لكن مهما ذلك فلقد ترك لنا العثمانيون تراثاً أدبياً وفنياً لا يستهان به في كلا البلدين ويكفي أنهم أبعدوا بالحروب البحرية الخطر الإسباني والبرتغالي من بلاد المغرب العربي. ومهما قال التاريخ عن تاريخ الدولة العثمانية فقد خدمت البلاد الإسلامية وجزء من بلاد المغرب العربي خصوصاً وحافظت على هويته وإسلامه أكثر من ثلاثة قرون إلى غاية سقوط البلدين في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830 بالنسبة للجزائر وسنة 1881 بالنسبة لتونس وبذلك انتهى العهد العثماني تاركا آثاره الحضارية والعمرانية التي لازالت قائمة إلى يومنا هذا.

الهوامش:

- (1) يرجع أصل الأخوة بربروس إلى جزيرة ميديلي، كان والدهم يعقوب بن يوسف وأمه أمة مسيحية أنجبت أربعة أطفال، أكبرهم اسحاق ويلييه عروج ثم خير الدين فالباس وقد عمل هؤلاء الأخوة في التجارة وكان لهم شأن كبير في البحر المتوسط ويعود لهم الفضل في تحرير عدة مناطق من السيطرة الأوروبية. ينظر: علي محمد محمد، الصلابي: الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط-، ط2، مكتبة الأيمان، المنصورة، 2006، ص 197-198.
- (2) ينتمي العثمانيون إلى قبيلة الغز التركستانية بقلب آسيا، ثم اتجهوا غرباً إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى وأسسوا دولتهم، وقد توسعت الدولة أواخر القرن 15م خاصة بعد فتح القسطنطينية سنة 1453م على يد محمد الفاتح، وكان لهذه الدولة الدور الكبير في نشر الإسلام في أغلب مناطق العالم. ينظر: أحمد عبد الرحيم، مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص 11.
- (3) بسام، العسلي: خير الدين بربروس (والجهاد في البحر) 1470-1547م، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980، ص 108.
- (4) الباشا: أصلها باش بمعنى الرأس في اللغة التركية وهي من ألقاب التشريف التي شاع استعمالها في العهد العثماني، منح في البداية لكبار ضباط الجيش والبحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة وكبار الأعيان ورجال الدولة من غير الوزراء، وقد ألغي مع انهيار الدولة العثمانية. ينظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 65.
- (5) أحمد، السليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، الجزائر، 1993، ص 12.



- (6) الأغا: كلمة فارسية أصلها "أقا" وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الأكبر ، استعملها العثمانيون للدلالات كثيرة أهمها آغا الانكشارية، لقب ابرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش. ينظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: المرجع السابق، ص 11.
- (7) مبارك بم محمد، الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 171.
- (8) الداوي: كلمة تركية معناها "الخال" ثم استعملت بمعنى الحاكم والرئيس واكلفت في العهد العثماني على طائفة من قادة القوات التي اشتركت في فتح شمال افريقيا، وبعد استيلائها على الحكم أصبح الدايات يقومون بعمل الولاة الى غاية الاحتلال الفرنسي . ينظر: مصطفى عبد الكريم، الخطيب: المرجع السابق، ص 175.
- (9) أحمد، السليمان: المرجع السابق، ص 17.
- (10) مبارك بم محمد، الميلي: المرجع السابق، ص 286.
- (11) أبو القاسم، سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث – بداية الاحتلال -، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 52.
- (12) عزيز سامح، التر: الاتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص ص 138 139.
- (13) ناصر الدين، سعيدوني: موظفوا الايالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر-صلاحياتهم الإدارية -، مجلة المؤرخ العربي، ع 31، 1987، ص 191.
- (14) عزيز سامح، التر: المرجع السابق، ص 563.
- (15) أحمد، بن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1989، ص 27.
- (16) رشاد، الامام: سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، مج 2، منشورات الجامعة التونسية، 1980، ص 49.
- (17) محمد الهادي، الشريف: تاريخ تونس، تعريب: محمد الشاوش و محمد عجينة، ط3، سراس للنشر، تونس، 1993، ص ص 71 72.
- (18) رشاد، الامام: المرجع السابق، ص 52.
- (19) شارل أندري، جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، تر: محمد المزال و البشير بن سلامة، تونس، 1974، ص 276.
- (20) رشاد، الامام: المرجع السابق، ص 56.
- (21) يرجع أصله الى جزيرة كريت ، وفد أبوه الى تونس في عهد الدولة المرادية وانخرط في الجيش، ونشأ ابنه حسين في كنف البايات من بني مراد أين تقلد عدة وظائف في الولاية حتى أنتخب بايا على تونس واستمر حكمه من 1705 الى 1740م.
- ينظر: أحمد، بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 85.
- (22) Mohamed Hadi Chérif : Pouvoir et Société dans la Tunisie de Hussein Ben Ali ;T2 ;Tunis ;1986 ;pp 90 91
- (23) علي، المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، سراس للنشر، تونس، 1986، ص ص 9 10.
- (24) نفسه: ص 15.



- (25) ولیم، سبنسر: الجزائر في عهد ریاس البحر، تعریب: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 39 40.
- (26) عبد الکریم، غلاب: قراءة جديدة في تاریخ المغرب العربي – عصر الامبراطورية. العهد التركي في تونس والجزائر، ج2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص 355 375.
- (27) عزیز سامح، التر: المرجع السابق، ص 7.
- (28) حسین مؤنس: تاریخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الاسلامي الى الغزو الفرنسي، مج2، ج2، ط1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 348.
- (29) عمار، عمورة: موجز في تاریخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 99.
- (30) حسین مؤنس: المرجع السابق، ص 348 349.
- (31) ولیم، سبنسر: المرجع السابق، ص 53 54.
- (32) عبد الکریم، غلاب: المرجع السابق، ص 376.
- (33) ناصر الدين، سعیدوني: النظام المالي للجزائر في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 22.
- (34) أبو القاسم، سعد الله: المرجع السابق، ص 50 53.
- (35) حسین مؤنس: المرجع السابق، ص 338 339.
- (36) عبد الرحمن، تشابجي: المسالة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1973، ص 28 29.
- (37) عبد الکریم، غلاب: المرجع السابق، ص 375.
- (38) حسین مؤنس: المرجع السابق، ص 350.
- (39) محمد الهادي، الشريف: المرجع السابق، ص 76.
- (40) عبد الکریم، غلاب: المرجع السابق، ص 377.